

مدى حصانة المؤسسات المالية الإسلامية من الأزمة المالية الراهنة

أ. ابتسام ساعد

جامعة الوادي - الجزائر

ibtissemsaad83@hotmail.fr

د. يونس صوالحي

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

yunussoualhi@yahoo.com

Received: 2012

Accepted: 2012

Published: 2013

ملخص:

لقد أثبتت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة مرة أخرى مدى هشاشة النظام الرأسمالي المبني أساسا على الصيرفة التقليدية والتعامل بالربا، فمشكلة العقارات السكنية الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تطورت إلى أزمة حادة برزت معالمها منذ عام 2008 في صورة انهيارات متتالية في العديد من المؤسسات المالية الكبرى من بنوك وشركات تأمين وصناديق استثمار وعصفت تداعياتها المستمرة بأسس النظام المالي والاقتصادي العالمي، ولعل أبرز بديل تم طرحه في خضم ذلك لاحتواء الأزمة هو بديل التمويل الإسلامي لما عرفه هذا الأخير من قدرة على مجابهة الأزمات والصمود أمام الهزات المالية والصدمات الخارجية. من خلال ما تقدم تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على أهمية التمويل الإسلامي المبني على المشاركة المتنوعة المرتبطة بالحركة الاقتصادية الحقيقية في الحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية الإسلامية، آليات التمويل اللاربوية، الأزمة الاقتصادية الراهنة، المشتقات القروض

الأقل جودة.

ABSTRACT:

The current global economic and financial crisis proved again the fragility of capitalism which is mainly featured by an interest-based conventional banking system. The problem of the recent subprime mortgage in the United States of America has developed into a severe crisis that emerged 2008 in the form of successive shocks in many major financial institutions including banks, insurance companies, and investment funds. The crisis had devastating impact on foundations of the global financial and economic system. Alternative financial framework namely the Islamic financial system was introduced to contain the crisis given the latter's ability to cope with financial crises and withstand economic shocks.

Accordingly, the aim of this paper is to highlight the importance of Islamic finance which is based on diverse participation associated with the movement of the real economy in order to reduce the negative impact of the economic crisis.

Keywords: Islamic financial institutions, Islamic financing mechanisms, the current economic crisis, Financial derivatives, Subprime.

تمهيد:

ما تزال الأزمة المالية الأخيرة التي تطورت إلى أزمة اقتصادية عالمية ناشبة بأخطارها في اقتصاديات دول العالم بالرغم من تريليونات الدولارات التي ضخمت لتفادي آثارها والتخفيف من تبعاتها. وأثارت هذه الأزمة التساؤل حول مدى سلامة النظام الاقتصادي العالمي المعرض بصفة دورية للهزات الاقتصادية، رغم مساهمته في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوب الدول التي تبنت النظام المالي الرأسمالي، وهو ما جعل الأنظار تتجه للبحث عن البدائل.

أمام هذا الوضع ظهرت الصناعة المصرفية الإسلامية كصناعة محترفة نالت اعتراف المجتمع الدولي بها وساهمت في فتح العديد من الأسواق التي كانت مغلقة أمامها، وأصبح ينظر إلى المؤسسات المالية الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة الحالية، فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية ما يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيلاً إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية إلا أن معدلات نموها باتت متسارعة.

لكن سيادة العولمة وانتشار تداعيات الأزمة حول العالم وانتقالها من جانبها المالي إلى الاقتصاد الحقيقي أبانت عن تأثير اقتصاديات الدول الإسلامية خاصة بالتداعيات الناجمة عن انهيار البنوك الغربية الكبرى، مما جعل المؤسسات المالية الإسلامية غير بعيدة عن مخاطر الأزمة وتهديداتها.

مما سبق تتضح معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها بالشكل التالي:

- إلى أي مدى تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية محصنة وبمنأى عن الأزمات المالية والاقتصادية؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية نهدف من خلال البحث إلى دراسة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية الإسلامية ومقارنتها بنظيرتها التقليدية من خلال العناصر التالية:

1. الأزمة المالية العالمية الراهنة طبيعتها وأسبابها.
2. أثر الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي العالمي.
3. نظرة عامة حول التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية.
4. مدى استقرار المؤسسات المالية الإسلامية وقدرتها على مجابهة الأزمات

أولاً: الأزمة المالية العالمية الراهنة طبيعتها وأسبابها:

تكشفت البدايات الأولى للأزمة المالية العالمية منذ عام 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية بما عرف بأزمة الرهن العقاري والتي نتجت عن تساهل المؤسسات المالية في التعامل مع الرهون العقارية الأقل جودة. فالتوسع الكبير في منح هذه القروض نتيجة للرواج الاقتصادي خلال الفترة 2000-2007 أدى إلى ارتفاع معدلات الاقتراض من أجل التملك السكني، لكن الارتفاع المفاجئ لمعدلات الفائدة ساهم في عجز المقترضين عن السداد وإفلاس للعديد من المؤسسات المالية، كما أن تضافر عدة عوامل أخرى أدى إلى انتقال الأزمة على نطاق واسع وتحولها إلى أزمة عالمية بكل المقاييس.

1. طبيعة الأزمة المالية العالمية:

لقد نتجت الأزمة الحالية من الإفراط في مديونية تستند على قاعدة ضئيلة نسبياً من ملكية الأصول الحقيقية (مما نجم عنه ما سمي بهرم المديونية المقلوب) لذلك أصبح جزء كبير من التمويل مجرد بيع نقود عاجلة بنقود آجلة، ويمكن تلخيص أهم مظاهر الأزمة المالية في النقاط التالية:

- عرفت قيمة العقارات بداية من سنة 2000 وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة ارتفاعا مستمرا في جميع أنحاء العالم وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمارات.
- أقدمت المصارف والمؤسسات البنكية الأمريكية على تكثيف وتيرة نشاطها المتمثل في منح وإسناد قروض عقارية ذات نسب فائدة متغيرة (1.5% في العامين الأولين مع نسبة فائدة متغيرة في السنوات اللاحقة) تبع ذلك إقبال كبير على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل والمضاربة واتساع التسهيلات إلى درجة أن المصارف منحت قروضا لأفراد محدودي الدخل.
- مُنحت قروض الرهن العقاري بفائدة متغيرة المعدل ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين، ثم ترتفع تدريجيا وعلى هذا الأساس فإن الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد من 1.5% إلى حوالي 5% سنة 2005 (بسبب ارتفاع نسبة التضخم الذي تراوح بين: 3.2% و 3.4%) جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الدخل غير قادرة على تحمل أعباء دينها¹.
- وبالتالي فإن إقدام العديد من المصارف على تقديم قروض عقارية أقل جودة وبدون ضمانات أدى إلى نشوب ما سمي بأزمة القروض العالية المخاطر عام 2006.
- 1.1. قامت البنوك الأمريكية الكبرى المختصة في تمويل قروض الرهن العقاري لتعزيز موقفها ولضمان التخلص من المخاطر المتصلة بتلك الديون بتوسيط شركات تأمين عملاقة مثل: (فريدي ماك Fredi Mac) لضمان القروض عن طريق دمج الديون وإصدار سندات تمثلها، أطلق عليها تسمية "RMBS Residential Mortgage Backed Securities"، فأقبلت العديد من المصارف على شراء هذه السندات للاتجار المحلي والدولي وبلغت القروض العالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات وبيعها إلى المستثمرين في الأسواق المالية بين 60% و 80%.
- 2.1. تم إصدار أدوات مالية جديدة تسمى المشتقات المالية حيث تم المضاربة عليها في الأسواق المالية وبصورة منفصلة على السندات.
- 3.1. تضخم حجم قطاع العقارات حتى وصل ذروته في عام 2007 حين هبطت قيمة العقارات بنسبة تصل إلى 50% وبات العديد من المقترضين غير قادرين على تسديد ديونهم.
- 4.1. مع ازدياد حالات التخلف عن السداد وصلت حالة انتعاش العقارات إلى نهايتها وبدأت أسعارها في الانخفاض، سبب ذلك أولى عمليات الإفلاس لمؤسسات مصرفية متخصصة.
- 5.1. تفاقمت الأزمة مع عجز مؤسسات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها نتيجة الطلب الهائل عليها مع وقوع المؤمن ضده وتخلف حملة وثائق التأمين، أصحاب الدين العقاري، على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك المقرضة المؤمن لها.

6.1. أدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية - خاصة الأوروبية والآسيوية - بالسوق المالية الأمريكية إلى انتقال الأزمة من الولايات المتحدة إلى القارة الآسيوية والأوروبية وطالت الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية لتتطور إلى أزمة أكبر باتت تعرف بالأزمة المالية العالمية.

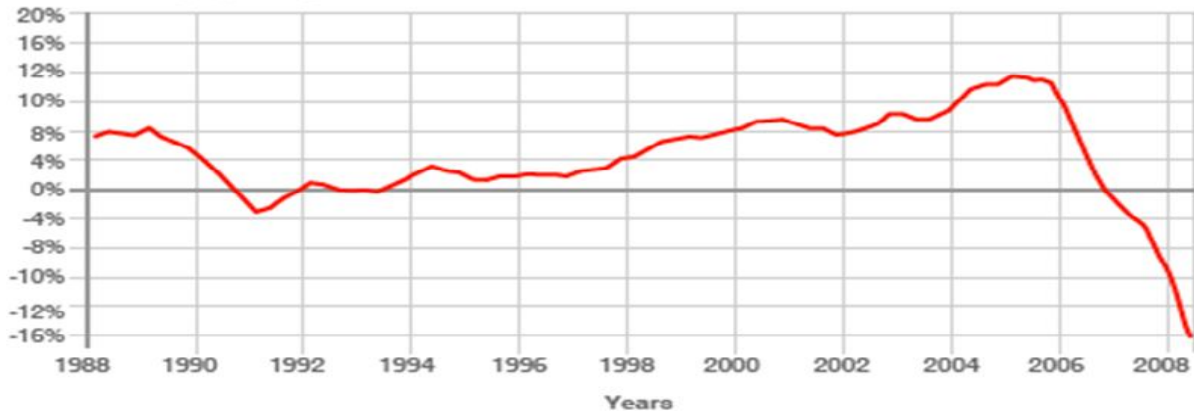
2. أسباب الأزمة المالية العالمية:

لقد قام القطاع المصرفي بدور هائل في زيادة حجم الأصول المتداولة وزيادة الثقة فيها، ومن هنا بدأت بوادر وبذور الأزمة المالية من خلال انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي وظهرت حقيقة هذه الأزمة باعتبارها أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني. ومما تقدم ذكره يمكن القول أن جملة من العوامل والأسباب آلت مجتمعة لخلق مناخ ملائم لنشوء أزمة مالية كبرى على المستوى العالمي وهي:

1.2. انفجار فقاعة الرهن العقاري:

يعتبر السبب الرئيسي لانحيار سوق الرهن العقاري هو انفجار فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قال الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي Alan Greenspan "كان لدينا فقاعة في قطاع الإسكان ولكنها لم تطفو إلى السطح إلا في وقت متأخر من عام 2006". فقد أدى التراخي في تقييم الجدارة الائتمانية للقروض وانتشار القروض الشبه ناجعة (Sub Prime) إلى ارتفاع متزايد لأسعار العقار بوتيرة أعلى من زيادة الدخل². ويوضح الشكل التالي مسار أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1988 إلى عام 2008.

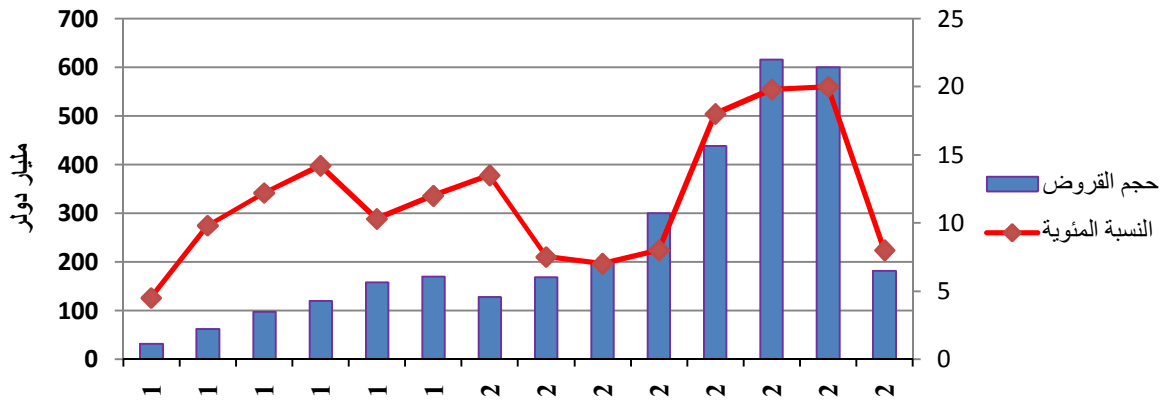
الشكل رقم (1): اتجاهات أسعار العقارات الأمريكية (التغير مقارنة بالسنة السابقة) %



Source: Valpy FitzGerald, The Global Financial Crisis and Developing Countries, UNDP HDR Course, St Catherine's College, Oxford Department of International Development, 22 September 2008

فمع اتجاه الأسعار نحو الارتفاع واصلت البنوك الأمريكية منح القروض بضمان هذه العقارات حيث نجد أنه مع حلول منتصف عام 2005 وصلت حصة المؤسسات الحكومية الضامنة لما بحوزتها من قروض إلى 76% بعد أن كانت 43% في حين أن حصة شركات وول ستريت وصلت 57% بعد أن كانت 24% عام 2003. وبسبب تبدل ميزان القوى هذا وصل مستوى صكوك الدرجة الثانية (Sub-prime) ما يتعدى قليلاً 114 مليار دولار، بعد أن كان 4.37 مليار دولار في عام 2003م، في حين أن قيمة صكوك الدرجة الأولى³ تعدت قليلاً 67 مليار دولار من واقع 6.57 مليار دولار⁴ وهو ما يشير إليه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور القروض الرهنية شبه الناجعة 1994-2007



Source: Dwight M. Jaffee The U.S. Subprime Mortgage Crisis: Issues Raised and Lessons Learned Working Paper no. 28, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank On behalf of the commission on Growth and Development, 2008. □

هذه الزيادة المفرطة في منح الائتمان وخلق النقود من لا شيء ساهمت في ازدياد الفجوة بين الجانب المالي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد، مما جعل القطاع المالي هو المهيمن والمتحكم. فضلا عن تعرض النقود للتضخم مما أفقدها قيمتها الذاتية بعدما انفصل الدولار عن الذهب منذ سبعينات القرن الماضي.

2.2. ارتفاع معدلات الفائدة:

لقد ارتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية كذلك بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها. فرفع سعر الفائدة من قبل البنك المركزي يؤدي إلى رفع القسط المترتب على المقرض من قبل البنوك، مما يؤدي إلى زيادة الالتزام بالأقساط المسددة.

هذه العملية المستمرة جعلت عملاء البنوك عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم. وهذا الوضع أدى إلى ازدياد حجم الديون المتعثرة، وعدم توازن الأصول مع الموجودات لدى المؤسسات المانحة للإقراض، علما أن ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى التضخم وارتفاع تكاليف التمويل، وهذا خلق نظاما اقتصاديا وائتمانيا غير مستقر لا يمكن التنبؤ

بنتائج بسبب تقلبات سعر الفائدة، فضلا عن تأثر العلاقة بين الاستهلاك والادخار، والانشغال بخدمة الديون وجدولتها للوفاء بمواعيد استحقاقها، كل هذا يشهد بالإعجاز القرآني في تحريم الربا.

3.2. استخدام المشتقات المالية:

شهد عالم التمويل وأسواق المال العديد من التطورات في شكل مبتكرات ومنتجات مالية وطرق لتداولها وانتشارها على نطاق واسع. وقد اندرجت هذه التطورات تحت مسمى الهندسة المالية والتي كان من أبرز نتائجها المشتقات المالية. فالبنوك لم تكتف بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل فأصدرت موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهكذا فقد أدى التركيز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر. وقد تضاعف حجم هذه المشتقات بأكثر من ثلاث مرات في السنوات السابقة للأزمة من أقل من 100 تريليون دولار في عام 1998 م إلى أكثر من 330 تريليون دولار في عام 2000.

4.2. نقص الشفافية:

تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وقد أدى ضعف أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة إلى تهديد أكثر أركان الاقتصاد المالي أهمية وهو الثقة.

5.2. انعدام التوازن بين الحكومات والأسواق:

فسياسة عدم التدخل الحكومي في الأسواق، أفقدت الحكومات دورين أساسيين من أدوارها: دور الضامن الأخير لعمليات الاستثمار والإنتاج عند اضطراب البيئة الاقتصادية الكلية، ودور الموجه لحركة رأس المال والمراقب لأداء الأسواق، والابتعاد عن هذين الدورين زاد من حدة الانفصام بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي فأصبح الاقتصاد المالي يمتلك قدرة دفع خاصة به لا تمت بصلة إلى تمويل عمليات إنتاج السلع والخدمات كما هو مفترض، إلى حد أصبحت معه تحركات رأس المال في العالم تساوي أكثر من مئة ضعف القيمة الإجمالية لحركة التجارة الدولية⁵.

6.2. بيع الدين:

وذلك من خلال بيع القروض العقارية للشركات المتخصصة في شراء الديون خصوصا بعدما ثبت تصنيفها تصنيفا ائتمانيا مبالغا فيه مثل (AAA).

7.2. فساد السياسة المالية:

وقد جسدت سياسات التوسع الائتماني مع ضعف نظم الرقابة والتدقيق على كفاية رأس المال للبنوك ومدى قدرتها على ضمان الوفاء بالتزاماتها الائتمانية، والتدقيق في الجدارة الائتمانية للعميل، وتسبب هذا التوجه في ارتفاع معدلات الاستهلاك ومن ثم التضخم، ومما عمق هذا الضعف هو التمادي في اعتماد سياسة المنح لرؤساء البنوك التي كان مبالغاً فيها إلى حد بعيد، خصوصاً بعض البنوك التي لعبت دوراً في تعميق الأزمة المالية. ومن أبرز مظاهر الفساد هو الإقراض للعاجزين عن السداد. كما تجسد هذا الفساد أيضاً في الإعفاء من الضرائب لتشجيع الاقتراض بفائدة، والتساهل في الترخيص للجهات المقرضة.

8.2. الاستقرار المستمر لتمويل الاستثمار (leverage):

وهذا لا يؤدي إلى زيادة نسبة الديون بشكل تراكمي فحسب، بل يرفع من معدلات عدم القدرة على تحصيل الديون، وارتباط تلك الديون بضمانات تزيد من احتمال فقدان العملاء الأصول التي قدموها كضمانات، يؤثر ذلك مباشرة على معدل الدخل الفردي الذي ينقص سلباً كلما ارتبطت حاجته للتمويل بالدين. وظهر هذا جلياً في أزمة الرهن العقاري الأمريكية خصوصاً في ظل بيئة قانونية عجزت عن حماية العميل.

ثانياً: أثر الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي العالمي

تسببت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في سقوط مدوي للكثير من المؤسسات المالية والعقارية والبورصات العالمية، وتعرضت العديد من البنوك إلى الإفلاس ولعل أهمها كان بنك "ليمان براذر" كما أن الأزمة المالية الحادة التي أعقبت انهيار هذا البنك في سبتمبر 2008 تركت أثراً سلبياً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي، حيث تراجع الناتج العالمي بواقع 0.5% في عام 2009. وكانت الاقتصاديات المتقدمة هي الأكثر تضرراً من الأزمة المالية، حيث تعرضت لضائقة ائتمانية خطيرة وتدهورت ميزانياتها العمومية وتزايدت معدلات البطالة فيها وانخفض الناتج في هذه البلدان بواقع 3.25% في عام 2009 وقد انتقلت الأزمة بسرعة إلى مختلف أنحاء العالم عبر عدد من القنوات - منها الانهيار في التجارة، ونضوب التدفقات الرأسمالية، والهبوط في تحويلات المغتربين. وبعد أن هدأت الأوضاع، اتضح أن هناك العديد من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل قد تضررت بشدة من الأزمة العالمية التي تعد الأسوأ منذ أكثر من 60 عاماً⁶.

وسنوضح فيما يلي بإيجاز أبرز الآثار التي أحدثتها الأزمة على القطاعات المصرفية⁷:

- كانت الشرارة التي أشعلت الأزمة هو اعتراف بنك (ليمان براذر Lehman Brothers) رابع أكبر بنك في العالم بإفلاسه بعد أن انخفضت قيمة أسهمه بنسبة 94% أدى هذا الخبر إلى انهيار البورصات عبر العالم فاضطربت خلال الخمسة الأيام الأولى عقب الأزمة، وفقدت بعض البورصات حوالي (40%) من قيمتها.

- انهيار مجموعة كبيرة من البنوك أعطتها مؤسسات التصنيف العالمية تصنيفاً عالياً، فقد انهار (25) بنك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من عام 2008 م و (140) بنكاً في عام 2009 و (30) بنكاً حتى منتصف شهر مارس 2010⁸.

ومن البنوك التي طالتها الأزمة ما يلي⁹:

✓ أعربت مجموعة سيتي غروب المصرفية الأميركية عن أملها في جمع نحو 14 مليار دولار من عدد من المستثمرين في الصين والسعودية لرفع رأسمالها. وأوضحت أن الأمير الوليد بن طلال أحد المساهمين بها سيضخ أموالاً جديدة لمساعدتها على تجاوز أزمة خسائر سوق القروض العقارية. وبلغت خسائر (سيتي غروب) في الربع الأول من السنة المالية 5.11 مليار دولار ما يعادل 1.02 دولار للسهم، وتراجعت إيراداتها 48% لتبلغ 13.22 مليار دولار.

✓ اشترى مصرف (جي بي مورغن تشايس) الأنشطة المصرفية لمنافسه (واشنطن ميوتشوال) ب 1.9 مليار دولار وهو أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة، كما اشترى بنك الأعمال (بيرستينز) الذي عانى من نقص السيولة بمساعدة السلطات الفدرالية الأميركية.

✓ اشترى Bank of America بنك (كنفري وايد) أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة بقيمة أربعة مليارات دولار بهدف تفادي حدوث واحدة من أكبر حالات الانهيار في البلاد جراء أزمة الإسكان.

✓ انخفضت أسهم بنك (نورثن روك) أحد أكبر المصارف البريطانية المتخصصة في التمويل العقاري بأكثر من 30% عقب إعلان بنك إنجلترا المركزي منحه قرضاً عاجلاً.

- سارع عملاء البنوك لسحب ودائعهم مما أثر على حجم أصول هذه البنوك واضطر الحكومات للتدخل بضخ مليارات الدولارات كقروض للبنوك لمواجهة طلبات السحب من قبل العملاء، فعلى سبيل المثال ضخّت الولايات المتحدة الأمريكية (700) مليار دولار لخزائن البنوك، وضخت بريطانيا قرابة (450) مليار، وتفاوتت الحكومات في حجم ما ضخته من أموال في أجهزتها المصرفية.

- انخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، فعلى سبيل المثال خفض البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة للإقراض بين البنوك إلى (0.2%) و خفض البنك المركزي الياباني سعر الفائدة إلى (0.3%) وخفض البنك المركزي البريطاني سعر الفائدة إلى (0.75%).

والملاحظ أن أول إجراء اتخذته البنوك المركزية في العالم لمواجهة الأزمة هو تخفيض سعر الفائدة إلى قريب من الصفر، و هو نفس الإجراء الذي طالب به اللورد (جون ماينارد كنز) وزير الخزانة البريطانية إبان الأزمة المالية

- العالمية الكبرى في عام 1929م، بل أن كنز طلب أن يكون سعر الفائدة صفراً، وقال أن سبب مشاكل النظام الرأسمالي تعود إلى سعر الفائدة.
- انخفاض طلب التمويل للبنوك، وقد صرحت البنوك بعد استقرار الأزمة إلى أن المشكلة التي تواجهها هي انخفاض الطلبات على الائتمان ومن ثم انخفاض عمليات التشغيل لذلك فإن كثير من البنوك أرجعت جزءاً من الأموال التي اقترضتها من البنوك المركزية.
 - رفض البنوك الإقراض فيما بينها خوفاً من الإفلاس، كما أظهرت الأزمة أن الحل الجماعي للأزمة كان مفقوداً، سواء على مستوى القطاع الخاص أو الحكومات، فأوروبا الموحدة سياسياً واقتصادياً لم تجد حلولاً مشتركة للأزمة بل تباينت الدول في إجراءات الحل.
 - انخفاض عمليات البنوك في العالم وبالتالي انخفاض أرباحها، وقد أظهرت ميزانيات البنوك لعامي 2008م و2009م، انخفاضاً هائلاً في أرباح البنوك، وأن جزءاً من الأرباح التي ظهرت كانت أغلبها نتيجة لمعالجات محاسبية وليست أرباحاً ناتجة عن نشاط حقيقي.
 - زيادة المديونية الدولية سواء على مستوى القطاع الخاص أو القطاع العام، وقد أظهرت النتائج السنوية لأعمال البنوك أن البنوك اضطرت إلى اقتطاع جزء كبير من إيراداتها كمخصصات لمقابلة الديون المتعثرة والمعدومة والمشكوك في تحصيلها.
 - تزايد الشكوك في شركات التصنيف العالمية حيث انهارت بنوك ومؤسسات تصنيفاتها عالية من قبل تلك المؤسسات.
 - انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة منها أو المتخلفة كنتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي ومعدلات التبادل الدولي، فقد أظهرت الدراسات التي أجرتها مراكز البحث العلمي والمؤسسات الخاصة والعامّة وبعض البنوك أن التجارة العالمية قد انخفضت بنسبة تصل إلى حوالي (34%)، كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي قد أصبح السمة الغالبة لاقتصاديات الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية¹⁰.
 - الخسائر الضخمة التي تكبدتها مؤسسات القطاع الخاص بما في ذلك البنوك سواء فيما يتعلق بأوراقها المالية أو أصولها الأخرى حيث نجد أن بعض المؤسسات فقدت أكثر من (50%) من أصولها خاصة بعد انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي.
 - مؤخراً تعمل الدول الأوروبية على صياغة خطة جديدة لمساعدة اليونان، مع بذل الجهات الدائنة الخاصة جهوداً متنامية لتقادي إفلاس هذا البلد، فيما قدرت احتياجات إعادة رسملة البنوك الأوروبية بنحو 108 مليارات يورو لمساعدتها على امتصاص الصدمة.

أما من جانب الاقتصاد العالمي ككل فتمثلت أهم آثار الأزمة العالمية فيما يلي:

- ✓ خلفت الأزمة خسارة مالية تقدر بأكثر من 16.3 ترليون دولار أمريكي.
 - ✓ ارتفاع إجمالي الديون الأمريكية إلى 10 ترليون دولار.
 - ✓ ارتفاع نسبة الديون الأمريكية والبريطانية مقارنة بنسبة الدخل القومي GDP إلى 300%.
 - ✓ انخفاض الناتج المحلي الأمريكي إلى 1.9%.
 - ✓ ارتباط الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الأمريكي ما أدى إلى انتقال الأزمة إلى الأسواق العالمية.
 - ✓ انهيار الشركات الصناعية العملاقة كشركة "جنرال موتورس".
 - ✓ انهيار شركات التأمين جراء التأمين على سندات القروض التي انخفضت قيمتها. (شركة AIG)
 - ✓ خسائر صناديق الاستثمار في العالم زادت عن 40% من قيمتها بسبب فقدان السندات لقيمتها.
- وتلخص المعلومات التالية حجم خسائر كبرى البنوك العالمية مباشرة بعد الأزمة المالية عام 2008: (بالبليون دولار)

البنك	حجم الخسارة
Citigroup	40.7
UBS	38
Merrill Lynch	31.7
HSBC	15.6
Bank of America	14.9
Morgan Stanley	12.6
Washington Mutual	8.3
Royal Bank of Scotland	12
JP Morgan Chase	9.7
Deutsche Bank	7.5
Credit Suisse	6.3
Mizuho Financial	5.5
Barclays	3.2

Source: Bloomberg and Company Reports

وقد تأثر العالم العربي والإسلامي بنسب متفاوتة مع اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية للتعامل مع الأزمة

نلخصها فيما يلي:

❖ ماليزيا¹¹: توقع التقرير السنوي للبنك المركزي الماليزي لعام 2008 أن الأزمة المالية ستتمس ماليزيا بشكل مباشر سنة 2009 حيث انخفض الناتج المحلي إلى 4.6 % عام 2008 مقارنة بـ 6.3 في عام 2007 وسجل انخفاض في نسبة التضخم من 8.5% إلى 4% في 2008، و2% في 2009. ووصلت نسبة التضخم إلى 5.4% عام 2008 مقارنة بـ 2% عام 2007، كما وصلت نسبة البطالة إلى 3.7% عام 2008 مقارنة بـ 3.2 عام 2007. أما الإجراءات الوقائية فتمثلت فيما يلي:

- دعم الإنتاج القومي والنشاط الاقتصادي المحلي بشتى صورته. ويكون ذلك من خلال:

- ✓ التأكد من أن الشروط النقدية والتمويلية مواتية لدعم الإنتاج القومي.
 - ✓ تفعيل السياسة النقدية لدعم الإنتاج القومي.
 - ✓ الاستمرار في التمويل
 - ✓ تأسيس صناديق تمويل خاصة.
 - ✓ توفير الضمانات للتجارة المحلية والخارجية.
 - ✓ توفير السيولة بالعملية المحلية والأجنبية.
 - ✓ تأسيس مؤسسة الضمان المالي لخدمة الديون الخاصة بسوق السندات في الأسواق المالية.
 - ✓ التعاون مع دول المنطقة وبنوكها المركزية من أجل إدارة الأزمات المالية.
 - ✓ تحديث البنك المركزي.
 - ✓ المصادقة على إجراءات تحفيزية قدرها 67 بليون رنجت ماليزي لدعم الاقتصاد الوطني.
 - ✓ تنويع النشاط الاقتصادي (تنويع الصادرات والأسواق)، وتنويع الأنشطة التجارية المحلية.
 - ✓ تشجيع التجارة المحلية.
 - ✓ استفادة البنوك الإسلامية مع نظيراتها التقليدية من 2 بليون رنجت ماليزي لضمان الخسائر المحتملة.
- أما عن تأثير الأزمة المالية على الدول العربية فنجمل الإجراءات الوقائية في الآتي¹²:

❖ الكويت:

- ✓ خفض نسبة الفائدة 1.5
- ✓ خفض الأجل 1.5
- ✓ ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق
- ✓ عرض أموال لليلة واحدة، ولأسبوع، ولشهر

❖ الإمارات:

- ✓ قروض قصيرة الأجل بقيمة 13.6 مليار دولار
- ✓ إعادة شراء كل شهادات الإيداع المتبقي من أجلها 14 يوم
- ✓ 20% من رأسمال البنوك المدرجة - قطر - شراء ما بين 10
- ✓ شراء أسهم محلية لدعم الأسعار

❖ السعودية:

- ✓ طرح خيار للبنوك بإقتراض 75 % من الأوراق الحكومية
- ✓ خفض نسبة الفائدة 5% وخفض معدل الاحتياطي الإلزامي

❖ البحرين:

- ✓ عدم اتخاذ أي إجراءات لسلامة الأوضاع البنكية
- ثالثاً: نظرة عامة حول التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية

أشارت معظم الدراسات التي تناولت الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة أن المؤسسات المالية الإسلامية كانت أقل تأثراً وتضرراً بالآثار السلبية للأزمة، مما ساهم في زيادة أهمية هذه المؤسسات وانتشارها على مستوى العالم ففي حين أن صناعة الخدمات المالية الإسلامية تمثل حالياً حوالي 1% فقط من الأصول العالمية، إلا أن النمو بلغ أكثر من 20% سنوياً منذ عام 2000، كما قدر مجموع عائدات الخدمات المالية الإسلامية الدولية في نهاية عام 2007 بـ 53 مليار دولار، في حين بلغ مجموع أرباح المؤسسات المالية الإسلامية 15 مليار ويتوقع أن يتضاعف إلى 32 مليار دولار على مدى 5 سنوات القادمة وأنه بحلول عام 2012، سوف تصل الأصول الإسلامية إلى نحو 1600 مليار دولار، مع عائدات تقدر بـ 120 مليار دولار.

وأظهر مسح حديث شمل أكبر 500 مؤسسة في خدمات المالية الإسلامية أن الأصول التي تحتفظ بها البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بشكل كامل بما في ذلك النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية ارتفعت بنسبة 28.6 % من 639 مليار دولار في 2008 إلى 822 مليار دولار، خلال هذه الفترة حقق أكبر 1000 بنك تقليدي في العالم نمواً سنوياً للأصول بلغ فقط 6.8 % اعتباراً من يوليو 2009 لتصل إلى 96,395 مليار دولار¹³.

هذا الأداء القوي للمؤسسات المالية الإسلامية في خضم الأزمة دعم تزايد أهميتها، والجدول التالي يبين المقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الحجم الكلي في منطقة الخليج (السعودية، الكويت قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين) التي تمثل أكبر سوق للتمويل الإسلامي وهو ما يمثل حوالي 80% من موجودات التمويل الإسلامي العالمي.

الجدول رقم (1): مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في منطقة الخليج 2008

البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	
232.189	1.135.669	الأصول (مليار دولار)
7.666	22.008	الأرباح (مليار دولار)
38.2%	16.3%	نمو الأصول 2008-2007
20.1%	-6.1%	نمو الأرباح 2008-2007
3.3%	1.9%	الأرباح/ الأصول

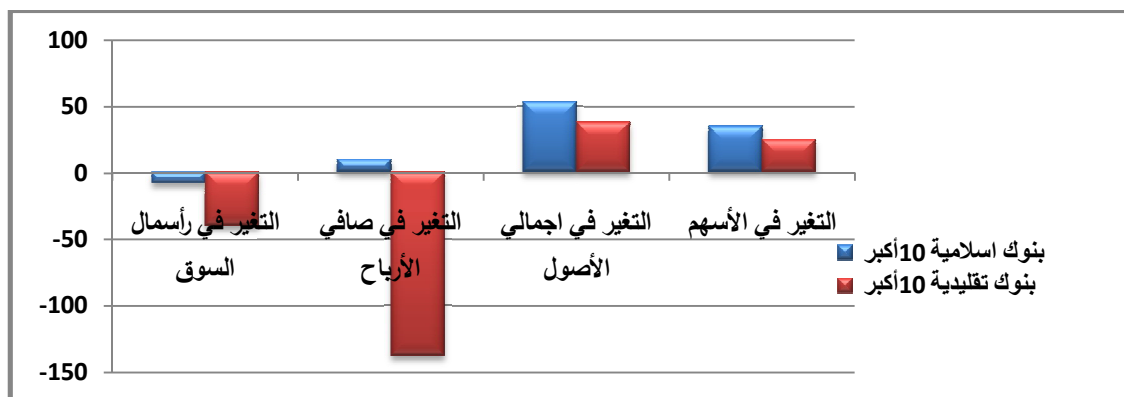
Source: Islamic Development Bank & Islamic Research and Training Institute, Islamic Finance and Global Financial Stability, April 2010, p:30.

يشير الجدول إلى مرونة المؤسسات المالية الإسلامية خلال الأزمة الأخيرة مقارنة بنظيرتها التقليدية ويجسد القدرة الذاتية لمؤسسات التمويل الإسلامي التي تسترشد الغرض والأهداف من خلال مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما أظهرت مقارنة بين أداء أكبر 10 بنوك تقليدية مع أكبر 10 مصارف الإسلامية في منطقة الخليج خلال الأزمة ما يلي¹⁴:

- القيمة السوقية المجمعة لأكبر 10 بنوك تقليدية عانت نسبة انخفاض بلغت 42.8% مقابل انخفاض بنسبة 8.5% في رسملة سوق البنوك الإسلامية للفترة ما بين ديسمبر 2006 وماي 2009.
 - انخفاض صافي الأرباح المجمعة للبنوك التقليدية بشكل كبير من 116 مليار دولار عام 2006 إلى خسارة صافية قدرها 42 مليار دولار في 2008 في المقابل ارتفعت أرباح المصارف الإسلامية الصافية بنسبة 9% خلال نفس الفترة من 4.2 إلى 4.6 مليار دولار بينما شهدت أربعة من البنوك التقليدية خسائر (لم تعرف البنوك الإسلامية أي خسائر في عام 2008).
 - بين عامي 2006 و2008، نمت إجمالي أصول المصارف التقليدية بنسبة 36% لتصل إلى 17.4 تريليون دولار بينما نمت أصول البنوك الإسلامية بنسبة 55% من 94 مليار دولار إلى 147 مليار دولار. وكان النمو في مجموع حقوق المساهمين خلال هذه الفترة 24% و 36% للبنوك التقليدية والإسلامية على التوالي.
 - تلقى خمسة من أكبر 10 بنوك تقليدية المساعدة المالية الحكومة وبلغ المبلغ الإجمالي لها 163 مليار دولار، أو ما يقارب 26% من أسهم البنوك المتضررة مجتمعة. في المقابل تلقت مؤسسة مالية إسلامية واحدة فقط المساعدة المالية لإعادة الهيكلة وعلقت تداول أسهمها.
- والشكل التالي يلخص هذه النتائج:

الشكل رقم (3): التغيرات في كل من: القيمة السوقية، الأرباح الصافية، الأصول والأسهم ما قبل وما بعد الأزمة (%)



Source: Islamic Development Bank & Islamic Research, op cit, p.35

وفي دراسة مماثلة قام بها الباحثان Maher Hasan and Jemma Dridi حاولا من خلالها تقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية خلال الأزمة العالمية الأخيرة ما بين 2007-2009 حيث ركز الباحثان على تأثير الأزمة على الائتمان، الربحية، نمو الأصول البنكية، والتقييم الخارجي في الأسواق المالية في مجموعة من البلدان (دول مجلس التعاون الخليجي+تركيا وماليزيا) كانت النتائج كما يلي¹⁵:

- ساعدت العوامل المتصلة بنموذج الأعمال الخاص بالبنوك الإسلامية (عدم التعامل بالربا) احتواء الأثر السلبي على الربحية في سنة 2008م، في حين أن نقاط الضعف في إدارة المخاطر في بعض البنوك التقليدية أدى إلى أكبر انخفاض في الربحية خلال سنة 2009م، فالالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية تمنع الوسطاء من التمويل أو الاستثمار في هذا النوع من الصكوك التي أثرت سلبا على تنافسية البنوك التقليدية.
 - رغم ارتفاع ربحية البنوك الإسلامية خلال فترة ما قبل الأزمة العالمية 2005-2007 إلا أنه لوحظ تراكم ربحية متوسطة خلال فترة الأزمة 2008-2009 مرتفعة نسبيا عند البنوك الإسلامية الكبيرة الحجم مقارنة بالصغيرة، وهذه النتائج الايجابية بالنسبة للبنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة تفسر بسلوكها إستراتيجية فعالة في إدارة المخاطر (التنوع في المحفظة المالية، اقتصاديات الحجم تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة الضمانات و الرهون، التأمين التكافلي، الالتزام بمعايير الرقابة الدولية، نظام المشاركة والمرابحة، التحوط).
- والجدول التالي يلخص نتائج الدراسة:

الجدول رقم (2): تأثير الأزمة على الربحية، نمو الائتمان، نمو الأصول، وتقييم البنوك الإسلامية والتقليدية الفترة ما بين (2009-2007)

التغير في الربحية (%)																				
Saudi Arabia		Kuwait		UAE		Qatar		Bahrain		Bahrain off-shore		Jordan		Turkey		Malaysia		All Banks		
IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	
2008-2007	2.0 *	-31.1	-46.5	-82.3	1.1	5.7	23.5	31.4	-16.0	-17.7	-19.2 ***	-292.8	27.1 *	6.4	-4.5 ***	-31.9	-2.6	10.1	-8.3 **	-34.1
2009-2007	-0.1	-19.2	-78.3	-60.1	-42.2 *	-7.6	5.6 **	38.4	-111.8 *	-27.7	-197.5 *	-129.7	22.7 **	-20.4	1.9	-0.6	39.2	17.4	-47.9 **	-13.4
Avg (2008-2009)-2007	0.9 *	-25.2	-62.4	-71.2	-20.6 *	-1.0	14.6 **	34.9	-63.9	-22.7	-108.3 **	-237.8	24.9 **	-7.0	-1.3 ***	-16.3	18.3	14.1	-28.1	-23.4
Number of banks (Max)	2.0	9.0	2.0	6.0	5.0	14.0	2.0	6.0	5.0	6.0	9.0	10.0	2.0	11.0	4.0	12.0	6.0	8.0	37.0	83.0
Number of banks (Min)	2.0	9.0	2.0	6.0	4.0	14.0	2.0	6.0	5.0	6.0	9.0	9.0	2.0	11.0	4.0	12.0	6.0	7.0	37.0	81.0

التطور في حجم القروض (%)																				
Saudi Arabia		Kuwait		UAE		Qatar		Bahrain		Bahrain off-shore		Jordan		Turkey		Malaysia		All Banks		
IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	
2008-2007	26.9	28.9	18.0	16.3	39.5	38.1	69.0	48.2	37.1	15.7	10.6	0.0	42.6 ***	13.5	3.5	0.9	9.0	2.6	25.4 **	17.0
2009-2008	9.6 **	-1.8	19.8	1.5	4.3	4.6	13.5 ***	0.5	2.3	5.9	14.7 **	-10.4	51.5 ***	-0.9	35.1 **	0.1	20.6 **	7.1	14.4 **	1.6
2009-2007	38.7	27.0	30.9	18.3	44.4	44.9	91.7 *	46.1	47.9	22.3	26.7	-15.4	117.9 ***	12.5	40.1 **	0.9	32.5 *	9.5	40.7 ***	19.0
Change (2009-08 and 2008-07)	-17.3 **	-30.7	1.8	-14.8	-35.1	-33.5	-55.5	-44.6	-34.9 *	-9.8	4.1	-12.2	8.9 **	-14.5	31.6 **	-0.8	11.5	4.8	-11.0	-15.6
Number of banks (Max)	2.0	9.0	2.0	6.0	5.0	14.0	2.0	6.0	5.0	6.0	7.0	9.0	2.0	11.0	4.0	12.0	5.0	8.0	34.0	81.0
Number of banks (Min)	2.0	9.0	2.0	6.0	5.0	14.0	2.0	5.0	5.0	6.0	7.0	8.0	2.0	11.0	4.0	12.0	5.0	6.0	34.0	77.0

تطور الأصول البنكية (%)																				
Saudi Arabia		Kuwait		UAE		Qatar		Bahrain		Bahrain off-shore		Jordan		Turkey		Malaysia		All Banks		
IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	
2008-2007	27.9	20.8	18.0 **	3.9	17.7	20.4	48.3	37.8	35.1 **	5.4	18.6 ***	-11.8	25.8	7.5	1.8 *	-3.8	19.4	-2.2	20.8 ***	7.2
2009-2008	4.1	3.6	3.6 **	-3.6	5.6	7.6	20.8 *	11.7	5.8	0.5	4.8 **	-17.6	17.0 ***	5.5	33.4 ***	9.1	18.1 ***	7.2	9.6 **	4.8
2009-2007	32.9	24.7	22.2 ***	0.5	23.9	30.2	78.4 *	54.3	43.6 **	5.6	19.6 ***	-26.8	46.8 *	13.5	35.5 ***	5.0	42.3 *	4.9	31.8 ***	12.6
Change (2009-08 and 2008-07)	-23.8	-17.2	-14.4	-7.5	-12.1	-12.8	-27.4	-26.1	-29.2 **	-4.9	-13.7	-5.8	-8.8	-2.0	31.5 **	12.9	-1.4	9.5	-11.1 *	-2.4
Number of banks (Max)	2.0	9.0	2.0	6.0	5.0	14.0	2.0	6.0	5.0	6.0	9.0	10.0	2.0	11.0	4.0	12.0	6.0	8.0	82.0	37.0
Number of banks (Min)	2.0	9.0	2.0	6.0	4.0	14.0	2.0	5.0	5.0	6.0	8.0	10.0	2.0	11.0	4.0	12.0	6.0	8.0	82.0	37.0

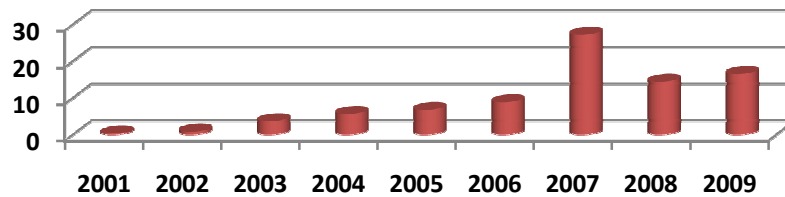
تغير التقييم في الفترة بين افلاس بنك ليمان براذرز و9أفريل 2010																					
Saudi Arabia		Kuwait		UAE		Qatar		Bahrain		Bahrain off-shore		Jordan		Turkey		Malaysia		All Banks			
IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB		
Pre-Sept.08- April 9, 2010	0	0	0	255	606 **	61	0	0	0	0	0	101	0	**	121	-31	-39	na	0	145	28.8
Number of Banks	1.0	8.0	2.0	6.0	4.0	10.0	1.0	4.0	1.0	4.0	1.0	4.0	1.0	4.0	4.0	10.0	0.0	4.0	16.0	53.0	

source: maher hasan and jemima drid, the Effects of the Global crisis on islamic and conventional banks: A Comparative Study, IMF Working Paper International Monetary Fund, September 2010, P 23.

يشير اللون الأخضر إلى أن أداء البنوك الإسلامية (IB) أفضل من البنوك التقليدية (CB) في حين يشير اللون الأصفر إلى أن أداء البنوك التقليدية (CB) أفضل من البنوك الإسلامية (IB).

جانب رئيسي آخر من سوق التمويل الإسلامي هو السندات المتداولة في سوق الأوراق المالية الإسلامية والتي يشار إليها بالصكوك الإسلامية (sukuk) حيث قدرت قيمة السوق العالمية للسندات الإسلامية حوالي 110 مليار دولار عام 2009، والشكل التالي يوضح تطور هذا النوع من السندات:

الشكل رقم (4): تطور الإصدارات العالمية من الصكوك الإسلامية (مليار دولار)



Source: Islamic Development Bank & Islamic Research, op cit, p.32.

الملاحظ أن الإصدارات العالمية من الصكوك ارتفعت أكثر من خمس مرات من 2004 إلى 2007. وبلغت ذروتها في عام 2007 بما يقارب 26 مليار دولار، لكن مبيعات السندات الإسلامية الجديدة انخفضت إلى أقل من 15 مليار دولار في عام 2008 وعادت للارتفاع إلى 16 مليار دولار في عام 2009 ويرجع تباطؤ إصدار الصكوك في أواخر عام 2008، إلى الهبوط الحاد في الاقتصاد العالمي، حيث واجهت الصكوك الإسلامية انخفاض مستويات السيولة الناتجة عن الانخفاض في أسعار قطاع النفط وانخفاض ثقة المستثمرين.

رابعاً: مدى استقرار المؤسسات المالية الإسلامية وقدرتها على مجابهة الأزمات:

كشفت الأزمة المالية الدولية الأخيرة مدى الهشاشة التي تميز النظام المالي العالمي، بما في ذلك أكثر الاقتصاديات المتقدمة، وأعادت إلى الصدارة القضايا المتعلقة بالوساطة المالية، والابتكار المالي والإطار التنظيمي والرقابة اللازمة على هذه الأنشطة كما أضفت الأزمة المالية على المؤسسات المالية الإسلامية بمزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً، وأصبح التمويل الإسلامي بمثابة أداة التعافي من هذه الأزمة، حيث أكدت تقارير لوكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشح السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، بالإضافة إلى عدة مميزات جذبتها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية. فما هي الميزات والعناصر التي جعلت التمويل الإسلامي والصناعة المصرفية الإسلامية بمنأى عن تبعات الأزمة المالية الأخيرة ؟

يرتكز الاقتصاد الإسلامي على حزمة من القيم الأخلاقية والإنسانية التي تجسدها أحكام الشريعة الإسلامية، وبه حزمة من الضوابط والثوابت والمبادئ التي بنيت عليها الصناعة المصرفية وحددت أطرها بضرورة الشفافية المتناهية في جميع أعمالها، فحرمة الفائدة ليست الميزة الوحيدة في هذه الصناعة، بل أضيف إليها ارتباط التمويل بالاقتصاد العيني.

كما يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنى بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة، حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة.

ولهذا الغرض كان من المبادئ الأساسية في التمويل الإسلامي أن لا كسب بلا مخاطرة، وهذا ما يساعد على إدخال مزيد من الانضباط في النظام المالي، بحفز المؤسسات المالية على بذل مزيد من العناية والاهتمام في تقييم المخاطر والرقابة على استخدام الأموال من قبل المقترضين، إن هذا التقييم المزدوج للمخاطر من جانب الممول ومن جانب المنظم لابد وأن يساعد على حقن مزيد من الانضباط في النظام، والتخفيف إلى حد كبير من الإفراط في الإقراض.

وبهذا نرى أن النظام المالي الإسلامي قادر على الحد من شدة ووتيرة الأزمات المالية، بتجنب عناصر الضعف الأساسية في النظام التقليدي. فهو يدخل مزيدا من الانضباط في النظام المالي، بإلزام الممول بالمشاركة في المخاطر، ويربط التوسع الائتماني بنمو الاقتصاد الحقيقي، ويقلل من الغرر والقمار، بإتاحة الائتمان بصورة أساسية لشراء سلع وخدمات حقيقية يمتلكها البائع، ويرغب المشتري في تسلمها، كما أنه يلزم الدائن بتحمل مخاطر التعثر، وذلك بمنع بيع الدين، وهذا ما يضمن تقييم المخاطر بعناية أكبر، وبالإضافة إلى ذلك فإن التمويل الإسلامي يمكنه أيضا تخفيف حدة مشكلة مقترضى الدرجة الثانية، بتقديم الائتمان لهم بشروط يستطيعون تحملها¹⁶.

ومن هنا برزت أهمية الدور الذي يمكن أن يسهم به التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ومدى حاجة العالم لنظام يتلافى علل الرأسمالية الجامحة. لكن وبحكم عمل المؤسسات المالية الإسلامية ضمن النظام المالي العالمي، فهي لم تكن بمعزل تام عن الصدمات الاقتصادية والمالية الأخيرة، وقد أثبتت بعض التقارير الحديثة كـتقرير المجلس العام للبنوك الإسلامية بالبحرين أن انخفاض نسبة نمو أصول المؤسسات المالية الإسلامية في الخليج عام 2008 كان بسبب الأزمة المالية حيث قدر حجم الأصول بـ 233.2 مليار دولار لكنها نمت بعد ذلك بنسبة 3.1% عام 2009 ليصل حجم الأصول إلى 240.3 مليار دولار¹⁷.

فالواقع يشير أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة¹⁸:

❖ أن المصارف الإسلامية التي تأثرت بطريقة مباشرة هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصات العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي وهذا القسم من المصارف الإسلامية لا شك أنه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري إلا إن تلك الاستثمارات كانت محدودة، ولم تؤثر على مراكزها المالية، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً.

❖ القسم الآخر من المصارف الإسلامية هي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة، إلا إن القطاع المالي والمصرفي كان أكثر

القطاعات تأثراً بالأزمة و من ثم فقد شملها الأثر مثلها مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة إلا إن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه هو إن تأثرها كان محدوداً كما لم يتعرض أي منها لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية

وبالتالي فإن المؤسسات المالية الإسلامية أثبتت أنها أكثر استعداداً لمواجهة الأزمة المالية من المؤسسات التقليدية، وأن النظام المالي الإسلامي يمتلك مبدئياً المقومات الأساسية التي تؤهله ليكون منافساً للنظام المالي التقليدي، شريطة مجابهة التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية.

خامساً: نتائج وتوصيات:

خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل مجتمعة أدت إلى سرعة ظهور الأزمة المالية الحالية واستفحالها وذلك لشدة الارتباط بين أزمة العقارات والمؤسسات المالية منها:

✓ طبيعة النظام الرأسمالي، المبني على الحرية المطلقة وعلى الفائدة الربوية وعلى السعي لتحقيق الربح بدون قيود، وما يؤدي إلى الإفراط في عمليات الإقراض والتوسع الكبير في إصدار الأصول المالية بدون تغطية حقيقية.

✓ أزمة الاقتصاد الوهمي البعيد عن الإنتاج والاقتصاد العيني الحقيقي.

✓ نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية والبنوك مما أدى إلى حالات مقامرة ورهانات لا تمت للاقتصاد بصلة.

في المقابل أظهرت الأزمة المالية العالمية متانة المؤسسات المالية الإسلامية وقدرتها على الصمود أمام الأزمات الكبرى حيث نجد أنها حققت نتائج باهرة في ظل الأزمة من نمو للأرباح وتوفير للسيولة، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

✓ خضوعها للشريعة الإسلامية بعدم التعامل بالربا، السندات والمستقبلات وغيرها من محرمات السوق العالمية.

✓ قيام النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات

✓ احتلال الودائع بالمشاركة في المصارف الإسلامية المكانة الأولى بعكس البنوك التقليدية التي تحتل فيها الحسابات الجارية المرتبة الأولى، وهذا الأمر يجعلها أقل عرضة لخطر السيولة.

✓ أن الودائع في البنوك الإسلامية توجه عادة إلى استثمارات حقيقية وبالتالي يغلب على التمويل الإسلامي الطبيعة السلعية أو العينية.

✓ حجم المؤسسات المالية الإسلامية المتواضع قياساً بالبنوك العالمية الكبرى.

من جانب آخر توصلنا إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية لم تكن بمعزل كلي عن آثار الأزمة ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- ✓ وجود بعض البنوك التي تطرح منتجات مصرفية في ظاهرها إسلامية وفي باطنها غير إسلامية ولعل هذا يرجع إلى حداثة تجربة المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ✓ تبني سياسات وأساليب وأدوات في عملياتها قد لا تكون هي الأكثر تعبيراً عن رسالتها ونهجها التنموي.
- وفي الأخير يمكن القول أن التشريع الاقتصادي الإسلامي يحرم الربا والفائدة أشد التحريم، ويمنع بيع الديون والاتجار بها ولو كانت ديوناً غير ربوية، وعليه فإن كانت المؤسسات المالية الإسلامية اليوم تلتزم بهذه الحرمة كما تملي عليها هويتها، فهي ولا شك محصنة من الوقوع في مثل تلك الأزمات أما إن كانت غير ملتزمة حقيقة وعملياً بهذه الحرمة، فهي لن تكون في مأمن من هذه الأزمات، بل ستكون طرفاً فاعلاً فيها.

التوصيات:

- فيما يلي نورد بعض التوصيات التي يمكن أن تشجع المؤسسات المالية على العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لتفادي الأزمات المالية والاقتصادية:
- ✓ الانتهاء عن الفوائد الربوية واستخدام أساليب المشاركات والبيوع. ومن الجدير بالذكر أن أحد الإجراءات التي اتخذت لمواجهة الأزمة هو تخفيض معدل الفائدة حتى وصل إلى 1%.
- ✓ ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس للديون وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة.
- ✓ عدم التعامل بالمشتقات مثل المستقبلات والتعامل بدلا منها بأسلوب بيع السلم، وجعل الخيارات بدون مقابل كما قرر الفقه الإسلامي والانتهاج عن التعامل في المؤشرات بيعا وشراء.
- ✓ وضع ضوابط للمعاملات وضرورة وجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات.
- ✓ أهمية التكامل والتوازن والتنوع في مكونات الصناعة المالية الإسلامية مثل صناديق الاستثمار، وأسواق رأس المال، ومؤسسات التمويل الأصغر، وشركات رأس المال المخاطر، والصناديق الوقفية، ومؤسسات التمويل التأجير

الهوامش والإحالات:

- ¹ . René Ricol, Rapport sur la crise financière, La Documentation française, (septembre 2008) p. 26
<<http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/BRP/084000587/0000.pdf>>)
- ² . بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، سلسلة جسر التنمية، العدد 102، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2011، ص: 03.
- ³ . مقترضو الدرجة الأولى (Prime Borrowers): هم المقترضون الذين يتمتعون بتصنيف ائتماني جيد ويوحدون بالثقة من حيث قدرتهم على خدمة ديونهم والوفاء بكامل التزاماتهم. مقترضو الدرجة الثانية (Subprime Borrowers) هم المقترضون الذين عرفوا بتقصيرهم أو تخلفهم عن الدفع، ولا يوحدون بالثقة من حيث مركزهم المالي وقدرتهم على خدمة ديونهم، ولهذا فإن هناك مخاطرة تعثر عاليه ناشئة من ضعف ضماناتهم وحس رهوناتهم.
- ⁴ . Randall Dodd, "Subprime: Tentacles of a Crisis", *Finance & Development*, A Quarterly Magazine IMF, December 2007, Vol. 44, Number 4.
- ⁵ . أحمد شعبان محمد علي، الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية، بيروت 2009، ص: 5.
- ⁶ . صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2010.
- ⁷ . حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمينية: الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، 20-21 مارس 2010.
- ⁸ . خليل أبو سليم، الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الأردني، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة وأثرها على العالم العربي، الجامعة الأردنية، عمان، 10-11 مارس 2001، ص: 15.
- ⁹ . سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، 2008، ص: 66.
- ¹⁰ . مجلس الغرف التجارية السعودية، الأزمة المالية العالمية وتدابيرها على الاقتصاد السعودي، أكتوبر 2008م، ص: 4.
- ¹¹ . تقرير البنك المركزي الماليزي لعام 2008.
- ¹² . تامر عبد العزيز، "إجراءات دول الخليج في مواجهة أزمة المال..."، يومية الجريدة، العدد 462، الصادرة بتاريخ نوفمبر، 2008 نقلا عن نبيل كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية.
- ¹³ . Islamic Development Bank & Islamic Research and Training Institute, Islamic Finance and Global Financial Stability, April 2010
- ¹⁴ . Ibid, p.34
- ¹⁵ . Maher Hasan and Jemma Drid, The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, IMF Working Paper International Monetary Fund, September 2010, p.
- ¹⁶ . مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 2009، ص: 37.
- ¹⁷ . Report: Islamic Finance in the GCC 2010. General Council for Islamic Banks and Financial Institutions (CIBAFI), p.7
- ¹⁸ . حسن ثابت فرحان، مرجع سابق، ص: 19.